



تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

أكد حق السوريين غير المقيمين في سورية بالانتخاب.. مجلس الشعب يقر عدداً من مواد مشروع قانون الانتخابات العامة المتعلقة بفرز الأصوات وإعلان النتائج والاستفتاء الشعبي

دمشق

سانا - الثورة

الصفحة الاولى

الإثنين 17-3-2014

تابع مجلس الشعب التي عقدها أمس برئاسة محمد جهاد اللحام رئيس المجلس مناقشة مواد مشروع قانون الانتخابات العامة وأقر المواد من 61 إلى 104 منه المتعلقة بالعملية الانتخابية وفرز الأصوات وإعلان النتائج والطعن بصحتها وحالات الشغور والاستفتاء الشعبي وانتخاب السوريين غير المقيمين على الأراضي السورية.



وتتعلق المواد 61 و62 و63 و64 و65 و66 و67 بإجراءات العملية الانتخابية وساعة بدئها وقفلها في اليوم المحدد للانتخاب أو الاستفتاء من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة السابعة من مساء ذلك اليوم وإمكانية تمديدتها بقرار من اللجنة العليا للانتخابات لمدة خمس ساعات على الأكثر في كل مراكز الانتخاب أو بعضها مع إعطاء الحق للمرشح أو وكيله ووسائل الإعلام بمراقبة العملية الانتخابية وحضور فرز الأصوات وبممارسة الناخب حقه في الانتخاب أو الاستفتاء بموجب بطاقته الشخصية.

ورأى بعض الأعضاء أن تحديد عملية الانتخاب بيوم واحد يحقق أعلى معايير الشفافية للعملية الانتخابية ويعطي الثقة للمرشح والناخب على حد سواء بها ويقطع الطريق على من يشكك بنزاهتها بينما دعا بعض الأعضاء إلى إضافة ثبوتيات أخرى يمكن ممارسة حق الانتخاب بموجبها لفقدان الكثير من السوريين بطاقتهم الشخصية نتيجة اعتداءات المجموعات الإرهابية المسلحة أو تحسباً لاستخدام بطاقات شخصية مزورة.

وتحدد المواد من 68 إلى 78 إجراءات فرز الأصوات و متى يعد الانتخاب لاغياً في المركز الانتخابي وصحة أوراق الاقتراع أو بطلانها بالنسبة للانتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية والخطوات المتبعة في عملية الفرز ورفع المحاضر والتقارير إلى اللجان والجهات المعنية.

وتنص المواد من 79 إلى 84 على اجراءات اعلان النتائج والطعن بصحتها حيث تنص في بعض منها بأن ترفع اللجنة القضائية العليا نتائج الانتخابات الرئاسية إلى المحكمة الدستورية العليا على أن يتم اعلانها من قبل رئيس مجلس الشعب فيما تتولى اللجنة القضائية العليا اعلان نتائج الانتخابات النهائية لعضوية مجلس الشعب واللجان الفرعية اعلان نتائج الانتخابات النهائية لعضوية مجالس الإدارة المحلية بينما توضح المواد من 85 إلى 91 حالات شغور منصب رئيس الجمهورية وعضوية مجلس الشعب والمدد المنصوص عليها لاجراء الانتخابات في كل حالة.

وتتعلق المواد من 92 إلى 98 بمجملها بالاستفتاء الشعبي حيث تنص في بعض منها على أن عملية الاستفتاء تجري بناء على مرسوم رئيس الجمهورية بالدعوة إليه متضمنا موضوعه وموعده فيما تقوم اللجنة القضائية العليا عند صدور المرسوم بالتحضير والاعداد والاشراف على الاستفتاء واعلان نتائجه حيث تنال المسألة المطروحة للاستفتاء ثقة الشعب اذا صوت لصالحها الأغلبية المطلقة لعدد اصوات المقترعين وتكون نتيجته ملزمة ونافذة من تاريخ اعلانها ولها سلطة اعلى من أي سلطة اخرى ولا يجوز إلغاؤها أو تعديلها الا باستفتاء آخر وينشر رئيس الجمهورية نتيجة الاستفتاء.

وتنص المواد من 99 إلى 104 في مجملها على انتخاب السوريين غير المقيمين على الأراضي السورية حيث يحق لكل مواطن غير مقيم على الأراضي السورية أن يمارس حقه في انتخاب رئيس الجمهورية في السفارات السورية وفقا لأحكام هذا القانون شريطة ان يكون اسمه واردا في السجل الانتخابي والا يكون ثمة مانع قانوني يحول دون ممارسة حقه في الانتخاب على أن تجري الانتخابات قبل 1. أيام على الأكثر من الموعد المعين للانتخابات داخل البلاد.

الشعار يؤكد جهوزية جميع أمانات السجل المدني لإعطاء وتأمين البطاقات الشخصية

وفي هذا السياق جدد وزير الداخلية اللواء محمد الشعار تأكيده جهوزية جميع امانات السجل المدني في المحافظات لاعطاء وتأمين البطاقات الشخصية بدل ضائع أو تالف أو من وصل عمره لـ 15 عاما في وقت قصير وفق الأنظمة المرعية داعيا جميع المواطنين الذين فقدوا بطاقتهم إلى مراجعة السجل المدني للحصول على بدل منها لافتا إلى أن جميع مراكز الانتخاب ستزود باجهزة لكشف حالات تزوير البطاقات الشخصية وبالتالي لا يمكن استخدامها إن وجدت.

وعلقت الجلسة إلى الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم الاثنين، وقد حضر الجلسة وزيرا العدل الدكتور نجم الأحمد والدولة لشؤون مجلس الشعب الدكتور حسيب شماس.

** ** *

لجنة المصالحة في مجلس الشعب تبحث توسيع عمل اللجنة في جميع المحافظات

أوسى: المصالحات بدمشق وريفها تسير على الطريق الصحيح

دمشق-سانا:

بحثت لجنة المصالحة الوطنية في مجلس الشعب أمس آليات توسيع عمل اللجنة في جميع المحافظات والانتقال بعملها إلى أرض الواقع بخطوات مدروسة لما فيه إتمام إنجاز ملفات المصالحة الوطنية والمفقودين والمختطفين.

وأكد رئيس اللجنة عمر أوسى أن المصالحات الوطنية التي جرت في عدد من مناطق دمشق وريفها بدأت تسير على الطريق الصحيح وشكلت حافزا لباقي المحافظات، وهو ما يتطلب تكثيف العمل وزيادة الزيارات الميدانية واللقاء بالفعاليات الشعبية والأهلية، مشيراً إلى أن اللجنة ستقوم في المرحلة القادمة بزيارة محافظات حلب والحسكة ودير الزور وحمص لإنجاز هذا الملف الوطني الهام.

ولفت أوسى إلى أن اللجنة تعمل بجد على ملفات الموقوفين والمختطفين إلى جانب عملها في مجال المصالحة الوطنية بغية وضع حد لاستغلال المواطنين وابتزازهم من قبل ضعاف النفوس، مؤكداً أن اللجنة ستبذل جهودها لإعادة العقد الاجتماعي بين جميع المواطنين وتعزيز وحدتهم الوطنية في مواجهة هذه الحرب الظالمة التي تشن ضد وطنهم.

وأشار أعضاء اللجنة إلى ضرورة الإسراع بإنجاز ملف المصالحة الوطنية الشاملة في جميع المناطق وإنهاء معاناة المواطنين المهجرين بفعل إجرام المجموعات المسلحة بما يضمن عودتهم إلى مناطقهم وممارسة حياتهم الطبيعية بالتوازي مع حل مشكلة الموقوفين والمخطوفين.

[E - mail: admin@thawra.com](mailto:admin@thawra.com)

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر - دمشق - سورية